الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

إلى:

السيد. إيفان دوك ماركيز ، رئيس جمهورية كولومبيا

نسخة إلى:

السيدة مارتا لوسيا راميريز ، نائبة رئيس جمهورية كولومبيا

السيدة نانسي باتريشيا غوتيريز كاستانيدا ، وزيرة الداخلية

السيدة غلوريا ماريا بوريرو ريستريبو ، وزيرة العدل والقانون

الدكتور فابيو اسبيتيا غارسون ، المدعي العام الوطني

السيد كارلوس ألفونسو نيجريت موسكيرا ، أمين المظالم الوطني

السيد فرناندو كاريو فلوريز ، المدعي العام للدولة

الدكتور بابلو إلياس غونزاليس مونغوي ، مدير وحدة الحماية الوطنية

مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا

السيد ميشيل فورست ، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

Board

Maha Abdullah
Al-Haq, Palestine

Binota Moy Dhamai
Asia Indigenous Peoples Pact, Thailand

Irene Escorihuela Blasco
Observatori DESC, Spain

Priyanthi Fernando
International Women's Rights Action Watch Asia Pacific, Malaysia

Fernanda Hopenhaym
Project on Organizing, Development, Education, and Research, Mexico

Ryan Schlief
International Accountability Project, USA

S'bu Zikode
Abahlali baseMjondolo, South Africa

Chris Grove
Executive Director

السيد الرئيس،

تُعد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشبكة العالمية الأكبر من المنظمات والنشطاء الساعين إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق حقوق الإنسان. وتضم الشبكة 280 عضوًا من المنظمات والأفراد المنتشرين في 75 دولة.

نتوجه لسيادتكم بهذه الرسالة للإعراب عن قلقنا البالغ إزاء التهديدات الأخيرة المنسوبة إلى جماعة أغيلاس نغراس شبه العسكرية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في كاماخاركا وإيباغوي، توليما.

أفادت معلومات موثوقة أنه بتاريخ 14 أيار/مايو 2019، تلقى عدد كبير من الأعضاء في المنظمات التالية: لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، وكونسانسيا كامبيسينا، وتجمع الشباب الاجتماعي والبيئي لكاخامارا (COSAJUCA)، والجامعة الكاثوليكية في كولومبيا (UCAT)، ورئيس المجلس البلدي لـكاخاماركا، تهديدات عبر البريد الإلكتروني.

تطرقت هذه التهديدات إلى مشاركة المنظمات المذكورة في المشاورة الشعبية بشأن استغلال التعدين في توليما، *جاء فيها :" آن الآوان لتطهير البلد من الجرذان القذرة بصورة نشطاء بيئيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في كاخاماركا."* علاوة على ذلك، تتهم التهديدات أعضاء هذه المنظمات بالإثراء من عملهم في مجال حقوق الإنسان وبارتباطهم بجماعات العصابات بالقول *"لن تسمح منظمتنا بذلك، وسنقضي على هذه العصابات السافلة الواحدة تلو الأخرى"*.

في 26 آذار/مارس 2017، اتخذ سكان بلدية كاخاماركا عن طريق مشاورة شعبية ديمقراطية قرارًا برفض الاستغلال التعديني في أراضيهم، بما فيه مشروع "لا كولوسا" للتعدين، المرخص لشركة أنغلوغولد أشانتي المتعددة الجنسيات. أوقف القرار ما كان ليصبح واحدًا من أكبر مشروعات التعدين السطحي في أميركا اللاتينية. ونحن نعلم أن المدافعين عن حقوق الإنسان المنخرطين في الترويج للمشاورات المسبقة هم المدافعون أنفسهم الذين تلقوا التهديدات بسبب عملهم المشروع في تعزيز عمليات مشاركة المواطنين هذه وحل النزاعات الاجتماعية والبيئية على نحو سلمي ودستوري وديمقراطي.

نوّد تذكير سيادتكم أن كولومبيا بصفتها دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ملزمة باحترام، من جملة حقوق أخرى، الحق في الحياة الذي يشمل الالتزام العام بالتحقيق في أي انتهاك ترتكبه الجهات الحكومية الفاعلة والجهات الحكومية من غير الدول، وبتوفير الحماية بالوسائل القانونية و/أو سواها لجميع الأفراد ممن تتعرض حقوقهم في الحياة للخطر. إنّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعترف أيضًا بالحق في التجمع السلمي، والحق في حرية تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، وهي حقوق يتعين على كولومبيا أن تكفلها لأولئك الذين يدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، إنّ كولومبيا دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعترف بحق كل فرد بمستوى معيشي لائق، ويشمل ذلك الحق في التمتع ببيئة صحية وأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وحقه في الماء والغذاء، من جملة حقوق أخرى. كما تُشير المعلومات الواردة إلينا أن كل هذه الحقوق عرضة للخطر نتيجة التعدين السطحي في المنطقة. قدّمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري السادس بشأن كولومبيا (الدورتان الـ52 و53، أيلول/سبتمبر 2017، والدورة الـ78 في تشرين الأول/أكتوبر 2017) الملاحظات والتوصيات التالية إلى دولة كولومبيا في ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية:

15. تُلاحظ اللجنة بارتياح أن الدولة الطرف نظمت وأجرت مشاورات عامة في المجتمعات التي يُمكن أن تؤثر فيها مشروعات استغلال الموارد الطبيعية، بما فيها المشروعات الزراعية والصناعية. مع ذلك، أعربت عن قلقها من إقدام السلطات المختصة على تجاهل نتائج هذه المشاورات حسب الأصول، ومن أن هذه المشروعات لا تزال تمضي قدمًا على الرغم من معارضة المجتمعات المعنية. كما أعربت اللجنة عن قلقها من الأثر الضار لهذه الأنشطة في البيئة، بما في ذلك إزالة الغابات، التي تؤثر سلبًا في التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة.

16. أوصت اللجنة الدولة الطرف باتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن أن تولي السلطات المختصة الاعتبار الواجب لنتائج المشاورات العامة وأن تأخذها بالحسبان، وتُتم تطبيقها بالتعاون مع المجتمعات المتضررة. كذلك أوصت اللجنة الدولة الطرف بإعداد دراسات مستفيضة للأثر الاجتماعي والبيئي على أنشطة استغلال الموارد الطبيعية، وأن تكفل تضمين اتفاقات الترخيص المبرمة مع الكيانات الخاصة التدابير اللازمة لتخفيف آثارها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير التعويض الملائم للمجتمعات المتضررة، وتضمينها التدابير الملائمة لضمان المحافظة على الغابات.[1]

أصدر الاستعراض الدوري الشامل توجيهات إلى الدولة الكولومبية بشأن موضوع المشاورات الشعبية، مشيرًا إلى أنه يجب على كولومبيا أن *" تكفل اتساق تصميم خطط التنمية والتطوير وتنفيذها مع المشاورات الشعبية والمسبقة وتماشيهما مع المعايير الدولية"*[2] *و"أن تواصل تعزيز آليات المشاورة المسبقة مع الشعوب الأصلية والمتحدرة من أصول أفريقية، فضلًا عن المشاورات الشعبية في ضوء اتفاق السلام."*[3]

أحرزت منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي تقدمًا على المستوى الإقليمي لناحية مشاركة الجمهور في القضايا البيئية. ففي شهر أيلول/سبتمبر 2018، وقّعت 11 دولة من المنطقة الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في العدالة والقضايا البيئية في أميركا اللاتينية والبحر

---

[1] E/C.12/COL/CO/6

[2] A/HRC/39/6 - توصية المسكيك

[3] A/HRC/39/6 – توصية بيرو

الكاريبي (اتفاق اسكازو). فضلًا عن تعزيز المشاركة العامة، يشترط الاتفاق على الدول الأطراف اتخاذ التدابير التي تكفل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

في ما يتعلق بالمعايير المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان الذي يعترف بحق جميع الناس بتعزيز حماية حقوق الإنسان وإعمالها والسعي إلى ذلك. إذ يتوخى الإعلان تحديدًا " *حماية السلطات المختصة لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف، أو تهديد، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلًا أو قانونًا، أو ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة لحقوق"*[4] المدافعين عن حقوق الإنسان.

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في كولومبيا أخطر السياقات وأعنفها في العالم. ففي 10 أيار/مايو 2019 أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بلاغًا رسميًا يُعرب فيه عن قلقه إزاء ارتفاع مستوى الاغتيالات والمضايقات والتهديدات التي تطال المدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا. وجاء في البلاغ أن 51 مدافعًا من المدافعين عن حقوق الإنسان اغتيلوا في كولومبيا في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019.[5]
أصدر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بيان نهاية المهمة عقب زيارة لكولومبيا من 20 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء حالة العنف الشديد والمعمم التي يعيشها المدافعون عن حقوق الإنسان في كولومبيا. وأشار إلى أن عدم تنفيذ اتفاق السلام، ووجود الجماعات المسلحة، والإفلات من العقاب، ووصم المدافعين عن حقوق الإنسان والتشهير بهم من العوامل التي تُسهل الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. كما سلط الضوء على ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان بصفة خاصة في المناطق الريفية، ولفت إلى أن النزاعات الاجتماعية تميل للتفاقم في المناطق التي تضم مشروعات ضخمة. بالإضافة إلى ذلك، أصدر المقرر الخاص سلسلة من التوصيات رفعها إلى الدولة الكولومبية تتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.[6]

جاء في التحليل العالمي لعام 2018 الذي أعدته فرونت لاين ديفندرز أن 126 مدافعًا عن حقوق الإنسان على الأقل اغتيلوا في كولومبيا عام 2018. وهذا العدد يساوي على الأقل ثلاثة أضعاف العدد المسجل في الدولة الثانية من حيث عدد اغتيالات المدافعين عن حقوق الإنسان، ووفقًا للدراسة عينها.[7]

في ضوء خطورة التهديدات التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات البيئية والمدافعون عن حقوق الإنسان المشار إليهم آنفًا، نحث حكومة كولومبيا على:

1. فتح تحقيق مستقل ونزيه وفعّال وفوري لتجديد المؤلفين الفكريين والماديين للتهديدات التي يتلقاها أعضاء المنظمات - لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، وكونسانسيا كامبيسينا، وتجمع الشباب الاجتماعي والبيئي لكاخامارا (COSAJUCA)، والجامعة الكاثوليكية في كولومبيا (UCAT)، ورئيس المجلس البلدي لـكاخاماركا؛ بالإضافة إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الأفعال ومعاقبتهم.
2. توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة التي تشمل اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، كي يتمكنوا من مواصلة آداء عملهم من غير مضايقة أو اضطهاد أو تهديد أوتدخل من أي نوع، بمن فيهم أعضاء المنظمات: لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، وكونسانسيا كامبيسينا، وتجمع الشباب الاجتماعي والبيئي لكاخامارا (COSAJUCA)، والجامعة الكاثوليكية في كولومبيا (UCAT)، ورئيس المجلس البلدي لـكاخاماركا.
3. الطلب من مدير وحدة الحماية الوطنية الدكتور بابلو إلياس غونزاليس مونغوي، أن يأمر الطرف المقابل بإجراء تقييم للمخاطر على أعضاء المنظمات : لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، وكونسانسيا كامبيسينا، وتجمع الشباب الاجتماعي والبيئي لكاخامارا (COSAJUCA)، والجامعة الكاثوليكية في كولومبيا (UCAT)، ورئيس المجلس البلدي لـكاخاماركا.
4. اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن المشاورات الشعبية.
5. اعتماد توجيهات الاستعراض الدور الشامل التي تطلب من الدولة الكولومبية تعزيز مشاركة المجتمعات والأقليات العرقية في القرارات المتعلقة بتنمية البلاد، ولا سيما احترام المشاورات الشعبية والحق في المشاورة المسبقة.
6. قبول قرار المشاورة الشعبية الصادر في 25 آذار/مارس 2017، الذي يقضي برفض سكان بلدية كاخاماركا أنشطة التعدين في أراضيهم.
7. الإيعاز إلى المدعي العام بتقديم قائمة مفصلة لنتائج التحقيقات المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي نُدد بها في السنوات العشر الأخيرة.

---

[4] https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Defenders/Declaration/declaration_sp.pdf
[5] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24591&LangID=E
[6] https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23960&LangID=S
[7] فرونت لاين ديفندرز (2019) التحليل العالمي لعام 2018، الصفحة 4

8. التنديد العلني بالهجمات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والاعتراف العلني بالعمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان وإسهاماتهم في المجتمع.
9. اعتماد توصيات المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الوادرة في بيان نهاية المهمة.
10. توقيع الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في العدالة والقضايا البيئية في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي والتصديق عليه.

في الختام، نرجو سيادتكم إحاطتنا علمًا بالتقدّم المحرز في هذه القضية.

مع فائق التقدير والاحترام

كريس غروف